أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها

The crisis of the foreign debtor ship for the developing countries its reasons and the way to reject it

م.م.أ. أياد حماد عبد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار
Ayad Hammad Abd
College of Administration and economics

الملخص

مرت الدول النامية عبر مسيرتها التنموية بمشكلات متعددة ومختلفة حسب ظروف كل بلد وإمكانياته ومن أهم هذه المشكلات هوة ندرة رأس المال النقدي مما أدى الى أزمة التمويل والدين الخارجي وذلك بسبب قلة حجم المدخرات المحلية ، وجوهر مشكلة التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية سببه وجود قصور في معدلات الادخار المحلية

لذلك صار الاعتماد في هذه البلدان على القروض الخارجية ، ومن هنا بدأت مشكلة الديون تأخذ حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية ، لذلك جاء هذا البحث لبيان أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية بالنسبة للبلدان وسبل معالجة هذا التفاقم او الحد منه وماهو دور (نادي باريس) وهل دوره سلبي أم ايجابي في هذا الاتجاه .

Abstract

The developing countries have been faced ,via its developing march ,many problems according to the circumistances of every country .The most important problem is the lock of capitalization resulting to the crisis of foreign debtorship ,because of the less of local saving .The essence of economic developing problem in many countries is the lack averages of the local earnings .

So ,these developing countries depend on the foreign credit . Debtorships problem emerges as a big one of the economic history . This research deals with the reasons behind increasing the averages of foreign . Debtorships and the way to lessen it . Also it deals with the role of (paris club) wheather or not possative.

المقدمة

تواجه البلدان النامية بشكل عام وعبر مسيرتها التنموية مشكلات متعددة ومختلفة حسب ظروف كل بلد وإمكانياته ، وطبيعة المرحلة التي تتم فيها عملية التنمية وقد تباينت وتشعبت الدراسات التي تناولت عملية التنمية الاقتصادية فيها ، إلا أن أغلب الأفكار والحلول المقدمة بهذا الشأن لم تحقق ما تصبو إليه تلك البلدان ، نظراً لما تعانيه من ندرة رأس المال العيني ، فضلا عن رأس المال النقدي ، مما يقودها إلى مشكلة التمويل والدين الخارجي ، فالمدخرات المحلية فيها غير كافية لبلوغ حجم النمو المستهدف لذلك تعتمد وبدرجة أساسية على التمويل الخارجي في تنميتها ، وعليه فإن جوهر مشكلة التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية ينطوي على وجود قصور في معدلات الادخار المحلية ، وإن وسائل التمويل الأخرى ، مثل الادخار الإجباري بأشكاله المختلفة لايمكن أن تنجح في تعضيد قوى التنمية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها هذه البلدان ، لذلك صار الاعتماد بالدرجة الأساس في اغلب البلدان على القروض الخارجية ومن هنا بدأت مشكلة الديون تأخذ حيزا كبيراً في الأدبيات الاقتصادية .

هدف البحث:

تطرقت دراسات عديدة لبيان مفهوم الدين الخارجي وحجمه ، وفخ المديونية الخارجية للدول النامية بشكل عام ، ولكن الهدف من هذا البحث هو بيان أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم حجم المديونية بالنسبة للبلدان

النامية ، وسبل معالجة هذا التفاقم أو الحد منه، وما هو دور (نادي باريس) وهل دوره سلبي أم ايجابي في هذا الاتجاه .

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها ؟ "هل أن البلدان المدينة تستطيع الحد من تفاقم هذه الديون أو تخفيضها أو هناك أسباب خارجة عن إرادتها تكون وراء ارتفاع حجم هذه الديون؟ " .

منهج البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى المنهج الاستدلالي النظري القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لتطور الديون الخارجية للبلدان النامية واهم أسباب هذه الديون ثم اعتمدت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في أدبيات صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وكذلك (نادي باريس) في تقييم السبل الكفيلة لمعالجة أزمة المديونية .

1 – الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

مرت الدول النامية خلال القرن الماضي بالعديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية ، التي اقل ما يمكن أن يقال عنها إنها كانت السبب الرئيس في التخلف التنموي لهذه الدول ، ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية .

وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل ، ظهرت أزمة المديونية كأحد ابرز الأزمات التي تواجه حاضر ومستقبل هذه البلدان بل انه بالنسبة لبعض من هذه الدول تعتبر المديونية الخارجية أزمة حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

ولذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى حجم وتطور الديون الخارجية للبلدان النامية وسوف يقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول سيتم تناول تعريف المديونية وتطور المديونية تاريخيا ، أما المبحث الثاني سيتناول تحديد حجم هذه الديون وتوزيعاتها الجغرافية .

1-1 تطور حجم الديون الخارجية

أ- ماهية الديون الخارجية

يعتبر الدين العام محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمان ، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة ، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين على رأسهم كنز القروض ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز ، أي انه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية ، وان العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض ، ولذلك يجب في البدء التطرق إلى تعريف الدين الخارجي ، وهو :

- الدين الخارجي بمعناه العام : هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (www .alhandasa .com).
- كذلك يعرف إجمالي الدين الخارجي : بأنه مقدار الخصوم التقاعدية المنصرفة والقائمة في أي وقت بعينه على المقيمين في بلد ما لغير المقيمين ــ مع تحديد الأقساط لسداد الأصل مع الفائدة أو بدونها أو لسداد الفائدة بالأصل أو بدونه . (عجام و سعود،2000: 89)

- المديونية الخارجية : هو اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية ،مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض (المهايني ، 1999 : 87).

وتكمن الصعوبة في إيجاد تعريف مشترك ودقيق للديون الخارجية ، متفق عليه من جميع الأطراف المعنية المختلفة ، وقد تبادلت المنظمات الدولية الأساسية الأربع المعنية بهذه القضايا (مصرف التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) في صياغة تعريف مشترك للدين الخارجي والذي مفاده .(بأن الدين الخارجي الإجمالي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية) ويطرح هذا التعريف بعض الإشكاليات (أزمة المديونية الخارجة لبلدان الدول الإفريقية : مصدر سابق ذكره)

- صعوبة تحديد هوية وإقامة الدائن والمدين مما يخلق صعوبة التعريف .
- استبعاد العديد من المصادر كحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي .
- كما تظهر صعوبات أخرى في حالة إعادة جدولة الديون .

ولتخطي هذه الصعوبات فقد تبنى الباحثون مفهوم للديون الخارجية ، وهو إن تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مدة القرض فيها على عام أو أكثر، تكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها .

ب- الاستعراض التاريخي للديون الخارجية .

ترجع الجذور التاريخية للمديونية الخارجية في الدول النامية إلى المراحل المبكرة التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول والدول الصناعية، وعلى الأخص مرحلة نشوء وتطوير رأسمالية احتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية.

وان نمو المديونية الخارجية ،قسم إلى ثلاث مراحل تاريخية وهي(القيسي، 2002 : 45 – 48).

- **مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية :**

وتعتبر هذه المرحلة بداية لنشوء المديونية الخارجية ، حيث تميزت هذه المرحلة بتصدير كثيف للرساميل من جانب بريطانيا وفرنسا ، وكانت بداية هذه المرحلة عام 1820 م ، (أزمة المديونية الخارجة لبلدان الدول الإفريقية : مصدر سابق ذكره) وكذلك شهدت نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر تطوراً مفرطاً في ديون الإمبراطورية العثمانية ومصر ، وهذان البلدان قد إتبعا سياسة تحديث اقتصادي محمولة بقروض خارجية ، مما أدت إلى أزمة ناجمة عن هذه الديون .

أما في بداية القرن العشرين وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الرسمية للرساميل ، وكانت الولايات المتحدة آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم ، وفي مقدمة البلدان المدينة في نفس الوقت كانت كل من (**كندا – استراليا – الهند**) (نفس المصدر السابق) .

إلا إن الحدث البارز في هذه المرحلة ، هو الأزمة الاقتصادية الدولية التي بدأت في الولايات المتحدة عام 1929 – والتي عرفت (**بأزمة الثلاثينات**) . مما أدت إلى هبوط مداخيل صادرات البلدان المدينة بسبب الركود في البلدان الصناعية وظهور سياسة الحماية ، وانهيار أسعار المواد الأولية مما أدى إلى تفجير أزمة الديون ، وكانت أول أزمة ديون دولية ذات مدى عالمي ، وقد عملت البلدان المدينة لتجاوز أزمة السيولة ، وذلك بمحاولة الحصول على اعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها ، وبسبب عدم الحصول على تلك الاعتمادات ، دخلت معظمها في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931 ، وتوقفت عنها

حركة تصدير للرساميل وبصورة إجمالية فقد شكلت أزمة الثلاثينات منطلقاً لكثير من التعديلات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية .

- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات :**

وهذه المرحلة شهدت تغيرات عميقة ، والتي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي دولي جديد في مختلف العناصر الاقتصادية ، بدأ من التوقيع على اتفاقية (بريتون وودز) * ، وهذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة ، وكذلك تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال للأغراض الإنتاجية ، وتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية تفي بهذا الغرض مثل (البنك الدولي لغرض إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وصندوق النقد الدولي) ، وذلك لغرض إعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية ، إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة الزمنية وخاصة على صعيد الدول النامية ، هو حصول الكثير من هذه البلدان على استقلالها السياسي ، وبالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها الاقتصادية ،ففي عام 1955 بلغت ديون البلدان النامية بحدود (8) مليار دولار (الدائم: www. al jazeera .net).

وبنهاية الخمسينات تضاعف هذا الرقم بسبب حصول عدد من الدول على الاستقلال ، وفي الستينات زادت المديونية لهذه الدول ، حيث بلغت عام 1967 (36) مليار ، وعام 1970 (66) مليار دولار ، غير إن هذه الديون لم تهدد الحياة الاقتصادية لهذه البلدان ، أما فترة السبعينات فقد اتسمت هي كذلك بعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي .

- **مرحلة الثمانينات وحتى الوقت الحاضر (مرحلة الأزمة) :**

أتسمت هذه المرحلة ببداية انطلاق مأزق المديونية الدولية فقد أدت المستويات المرتفعة لإقراض البلدان النامية خلال عقد السبعينات ، مع تدهور أوضاعها المالية في بداية الثمانيات فقد ظهرت بوادر تلك الأزمة أبتداءاً ببولندا في عام 1981 ، حين تبين بأنها ليس بمقدورها دفع ما يترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية ، لكن هذه الأزمة ظلت حدثا منعزلا ولم تؤدِ إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمال للتحويلات الدولية ، إلا أن الأزمة تكررت في المكسيك عام 1982 . فظهرت بأنها هي الأخرى غير قادرة على مواجهة التزاماتها في الدفع ، واعتبارا من هذا التاريخ (عام 1982) انهارت ثقة المصارف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية ،وترجمت النتيجة بتغيير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية ، واتخذت عدد من الإجراءات ، تكمن في :

-وضع سياسة انكماشية للائتمان الممنوح للبلدان النامية

-زيادة حجم مخصصاتها واحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها

وفي خضم هذه التطورات وجدت الدول النامية نفسها في مأزق من أهم معالمه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها .

(*)- في عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الامريكيه وبريطانيا والقوى المتحالفة في منطقة (بريتون وودز) بالولايات المتحدة الامريكيه من اجل صياغة نظام نقدي دولي جديد يضمن حرية المعاملات الدولية، وقد قدم فيها مشروعان احدهما مشروع الاقتصاد الانكليزي (جون مينارد كنز، والأمريكي (هاري وايت) والتي تمخض عنه تطبيق ما يعرف (بنظام الصرف القابل للتعديل) والذي كان الهدف منه هو إنعاش حركة رؤوس الأموال وحرية التجاره. وكذلك اعتبر نظام نقدي دولي يعبر عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

- أنظر في ذلك - سمير فخري نعمة ، أهمية سعر الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية - ا لعراق - حالة دراسية ، رسالة ماجستير ،مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد ،2002 ،ص21

وتشير الإحصائيات إلا أن مجموع الدين الخارجي لهذه الدول قد تضاعف خلال الفترة (1980 – 2000) حيث وصل في عام 2000 إلى 2121,9 (زكي، 1978: 321) مليار دولار. وهكذا أصبحت الدول النامية في نفق مظلم فهي من ناحية تورطت في ديون كبيرة بينما تقلصت حصيلتها من العملات الأجنبية وكذلك من احتياطياتها الدولية ، ومن ثم اضطرت لاستقبال بعثات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الراعية لقيام هذه الدول بتسوية أوضاعها الاقتصادية ، وهكذا صار صندوق النقد الدولي ليس مهما بسبب ما يقدمه من قروض ضئيلة ، بل بسبب شهادة حسن السلوك التي تقدمه للدول من اجل الحصول على قروض جديدة أو إعادة جدولة قروضها .

2-1 : تحديد حجم الديون الخارجة للدول النامية وتوزيعها الجغرافي

لقد تضخمت الديون الخارجية للدول النامية بصورة مطردة فبعد أن قدرت عام 1955 من (8 – 10) مليار دولار ، تجاوزت مبلغ (2000) مليار دولار عام 2000 وان هذه الزيادة في حجم الديون لم تقتصر على بلد واحد وإنما شملت جميع البلدان النامية ولكن النسبة تفاوتت من بلد لآخر ، وهذا المبحث سيظهر حجم الديون لكل دولة من الدول النامية المثقلة بالديون ، وكذلك سيظهر حجم هذه الديون في البلدان العربية المدينة وكذلك سيظهر توزيعاتها الجغرافية

أ ــ حجم ديون الدول النامية بشكل عام :

تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية مع نهاية عصر الاستعمار المباشر في منتصف القرن العشرين ، وظهور الدول النامية المستقلة ، ويلاحظ خلال الفترة (1955 – 1975) ارتفاع إجمالي الديون الخارجية من 10 مليار دولار عام 1955 إلى 145 مليار دولار عام 1975 ، حيث بلغت نسبة الزيادة 1400 % (صندوق النقد الدولي،1986 : 5) وهذه النسبة كبيرة جدا تظهر مدى تفاقم المديونية ، وعند تجزئة فترة العشرين سنة هذه (1955 – 1975) إلى فترات زمنية اقصر (خمس سنوات) يتضح أن إجمالي الديون الخارجية ازداد بمعدل اقل من الضعف للفترتين الأوليتين (1960 – 1965) فبلغت على التوالي (70% و 76 %) ثم تجاوزت الزيادة الضعف في الفترتين اللاحقتين (1970) فبلغت
(130%) وعام 1975 بلغت 100% وهذا ما يظهره جدول رقم (1) .

جدول رقم (1)

إجمالي ديون الدول النامية للسنوات (1955 – 2000) (مليار دولار)

السنوات	المبلغ	نسبة الزيادة %
1955	10	ــــــ
1960	17	70
1965	30	76
1970	70	130
1975	140	100
1980	580	314
1985	870	50
1990	1320	51
1995	1713	29
2000	2121ر1	23

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- World Bank , 1993 , vol .1 ,page , 120
2- UN , 1989 , page 2
3- صندوق النقد الدولي، فبراير 1986 .
4- مصرف ليبيا المركزي ، 1986 و 1991
5- صندوق النقد الدولي ، 2000 و 2001 .

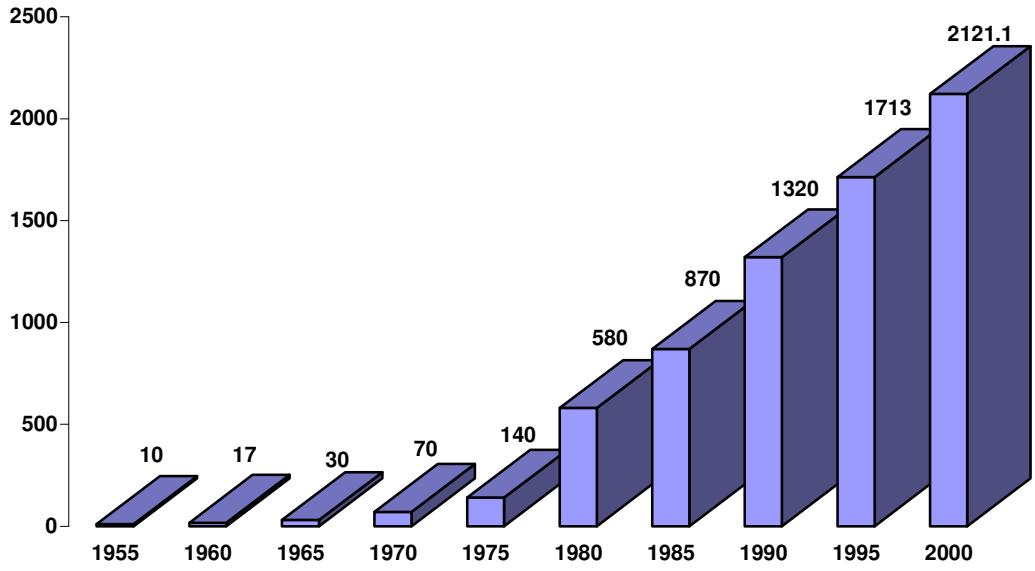

ومن الجدول (1) يظهر لنا بشكل واضح أن حجم الديون الخارجية قد ارتفعت وبشكل كبير فبعد أن كان حجم الديون الخارجة عام 1955 10 مليار أصبح في عام 2000 مبلغ الديون الخارجة 1ر2121 مليار دولار ، لذلك بلغت متوسط نسبة الزيادة في حجم الديون الخارجية المتراكمة من عام 1955 إلى عام 2000 لكل سنة 20%وهذه النسبة إنما تدل على الزيادة الكبيرة والمتسارعة في حجم الديون الخارجية لهذه البلدان ، ولأدراك هذا الحجم الكبير للديون الخارجية ينبغي إضافة الديون الأخرى قصيرة الأجل (أي الآجال التي تقل عن سنة واحدة) ، وكذلك القروض العسكرية والقروض الخاصة وغير المضمونة من قبل الحكومات والتي كانت نسبتها قد حددت بنسب 17% من إجمالي الدين العام الخارجي الذي خمنته الحكومات عام 1978 (نوزاد ،1980 : 25) عند ذلك فقد يمكن تصور ضخامة وثقل جبل الديون .

ب ــ التوزيع الجغرافي لديون الدول النامية .

إن تعاظم ديون الدول النامية يختلف من دولة إلى أخرى ، وكذلك يختلف حجم هذه الديون من مجموعة إلى أخرى من مجاميع الدول النامية ، وتشير بيانات الجدول رقم (3) إلى حجم هذه الديون في كل منطقة .

جدول رقم (3)

التوزيع الجغرافي لديون مجموع الدول النامية (1970 - 1990) (مليار دولار)

ت	مجموع الدول النامية	1970	%	1990	%
1	أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي	27,9	48	431	39,4

2	جنوب أسيا	11,6	20	115,4	10,5
3	شرق أسيا والمحيط الهندي	8,4	14,4	434,7	21,4
4	أفريقيا وجنوب الصحراء	5,8	10	173,7	15,8
5	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	4,4	7,6	141,4	12,9
	المجموع	58,1	100	1096,3	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- عجام و سعود، 2006 : 10 .

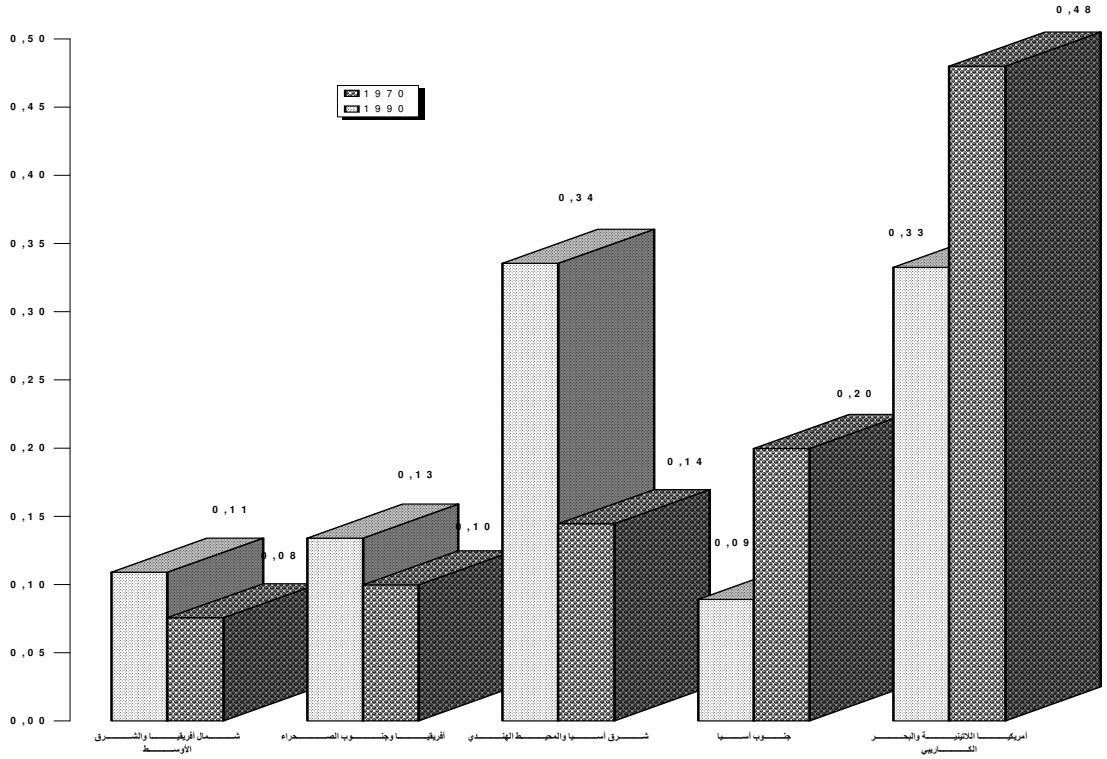

ويظهر الجدول أعلاه بان مجموعة أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي أتت بالمرتبة الأولى بالنسبة للدول النامية المقترضة في عام 1970 وكان المبلغ 27,9 مليار دولار فبلغت نسبته إلى إجمالي الديون والبالغة 57,1 مليار دولار 48% أما نسبة هذه المجموعة في عام 1990 بقيت مرتفعة وبقيت المرتبة الأولى من نصيبها حيث بلغت نسبته 39,3% من مجموع الديون للدول النامية والبالغة 1096,4 مليار دولار ، إما المرتبة الثانية من حيث كمية الديون فكانت لجنوب أسيا في عام 1970 حيث بلغ مجموع الديون 11,6 مليار دولار بنسبة 20% ولكن الحال اختلف بالنسبة لجنوب أسيا في عام 1990 فبلغت المرتبة الخامسة بنسبة 10% من مجموع الديون الكلية للدول النامية ، وذلك التحسن في المديونية يعود إلى أنها استطاعت إن تنفذ سياسات اقتصادية كلية ، وكذلك فرضت تقشف حاد لاقتصاداتها بحيث إنها نجحت في تجنب أزمة الديون الخارجية .

أما مجموعة شرق اسيا والمحيط الهندي فتاتي بالمرتبة الثالثة في عام 1970 من حيث المديونية الخارجية ، إذ بلغ مجموع ديونها 8,4 مليار دولار وبنسبة 14,4% من المجموع الكلي لديون الدول النامية ، ولكن الوضع في عام 1990 اختلف ، ولكن هذا الاختلاف كان للأسوأ لأن هذه المجموعة في عام 1990 زادت مديونيتها الخارجية فبلغت 234,7 مليار دولار وبنسبة 21,4% فاحتلت المرتبة الثانية من حيث التوزيع الجغرافي .

وجاءت مجموعة الدول الأفريقية بالمرتبة الرابعة عام 1970 فبلغت ديونها 5,8 مليار دولار بنسبة 10% ، ولكن هذه النسبة في عام 1990 قفزت لتبلغ 15,8 لتحتل المرتبة الثالثة .

وبالنسبة للمرتبة الخامسة في الجدول (3) فكانت من نصيب دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام 1970 فبلغ إجمالي ديونها الخارجية 4,4 مليار دولار بنسبة 7,4 % ولكن هذه الديون ارتفعت في عام 1990 لتصل للمرتبة الرابعة بنسبة 12,9 % .

أما الوضع في عام 2000 فاختلف من حيث تصنيف المجاميع والتوزيع الجغرافي لمجموع الديون لهذه المجاميع (*)، فجاء نصف الكرة الغربي بالمرتبة الأولى حيث بلغ حجم ديونها 768,9 مليار دولار وبنسبة 35,9 من مجموع الديون الكلي للدول النامية والبالغ 2121,1 مليار دولار والمرتبة الثانية احتلتها مجموعة اسيا فبلغ مجموع ديونها الخارجية 674,9 مليار دولار وبنسبة 29,3% من المجموع الكلي للمديونية للبلدان النامية للعام 2000 ، وتأتي مجموعة الشرق الأوسط وأوربا بالمرتبة الثالثة من حيث المديونية الخارجية فبلغ مجموع ديونها 486,7مليار دولار وبنسبة 21,9% وفي المرتبة الأخيرة جاءت أفريقيا ، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية 277,6مليار دولار بنسبة 12,9% من مجموع الديون الكلية للدول النامية عام 2000 .

2- الأسباب المؤدية إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية

بعد التطرق إلى مفهوم وحجم الديون الخارجية وتوزيعاتها الجغرافية في الفصل السابق ،سيتم في هذا الفصل تناول الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم حجم المديونية فهناك سببين يكونان وراء تعاظم هذه الديون في البلدان النامية احدهما (داخلي) وتكون الدول النامية هي المسؤولة عنه ، والآخر (خارجي) ويكون المسبب الرئيس فيه هي الدول المتقدمة أو الصناعية .

2-1 : أسباب تتعلق بالدول النامية نفسها (أسباب داخلية)

- **تزايد عدد السكان وإعداد اللاجئين النازحين في الدول النامية:**

يقدر عدد سكان العالم في منتصف عام 1992 بنحو 5,84 مليار نسمة ، علما أن العدد قدر عام 1990 بنحو 5,2 مليار نسمة ، بعد إن كان العدد قرابة 2,6 مليار نسمة عام 1950 ، وقدر عدد سكان الدول الصناعية المتقدمة بنحو 0,76 مليار نسمة عام 1950 بنسبة 30، % من سكان العالم ، ووصل عدد سكان هذه الدول (**الصناعية المتقدمة**)إلى 1,08 مليار نسمة عام 1990. (UN,1992 : 40 – 43 .)

وان اكبر الزيادات في عدد السكان للدول النامية كانت في (**آسيا ، أمريكيا اللاتينية ، أفريقيا**) على التوالي ، وفي عام 2000 وصل عدد سكان العالم إلى 6 مليار نسمة ، وهذا يعني إن متوسط الزيادة 17 مليون نسمة سنويا وهي اكبر الزيادات في التاريخ (UN, op , cit :44)

(*) في عام 2000 اختلف تصنيف المجاميع عن العام 1970 –1990 فأصبحت أربع مجاميع وهي (نصف الكرة الغربي، أسيا ، الشرق الأوسط وأوربا)، إفريقيا ، انظر في ذلك – عجام و سعود : مصدر سابق ذكره 96 .

أما بالنسبة للاجئين الذين شردتهم الحروب الإقليمية والحروب الأهلية ، فان أعدادهم قد تضخمت هي الأخرى بشكل كبير ، وذلك من 2,8 مليون نسمة عام 1976الى 8,2 مليون لاجئ عام 1980 و إلى 17,3مليون لاجئ عام 1990 ، فارتفع عدد اللاجئين في أفريقيا وحدها ، من 1,2 مليون لاجئ عام 1976الى 5,6 مليون لاجئ عام 1990 وفي آسيا كانت نسبة الزيادة في إعداد اللاجئين أسرع خلال نفس المدة ، فارتفعت من 180 إلفا إلى 8 مليون لاجئ ، إما الأمريكيتين كذلك هي الأخرى تضاعفت فيها إعداد اللاجئين ، فارتفع من 770 ألفا إلى 2,7 مليون لاجئ في نفس المدة (cit : 45op , population fund) .

وأمام هذا الضغط السكاني المتزايد لم تعد المخصصات المالية المعتمدة من الإنفاق العام كافية لإقامة الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات ومن اجل ذلك ازداد الطلب على القروض الخارجية لغرض إقامة الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية (**تعليم ، صحة ، سكن**) .

- **زيادة الواردات من الغذاء :**

تعتبر مشكلة الغذاء في الدول النامية احد أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي فقد انخفض إنتاج الغذاء العالمي بشكل ملحوظ خلال العامين 1987 – 1988 على التوالي مما أدى إلى نقص الاحتياطيات من الحبوب بمقدار الربع ، ونتيجة لهذا النقص تقلص مستوى الاستهلاك بنسبة 17–18% ، وهذا النقص في الإنتاج (العرض) سبب ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة من الخارج ، مما اضطر الدول النامية إلى دفع مبالغ إضافية لتسديد فاتورة الغذاء المستورد ، وتتراوح بين 2,5 – 5 مليار دولار عام 1989 لمقابلة ارتفاع الأسعار (UN of. Public information sep ,1989: 2) ، وجاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 إن الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية حقق نموا متوسط قدره 2,3% خلال الفترة 1980–1989 ، بينما سجل الطلب على الغذاء خلال نفس الفترة نموا بلغ 4 % ، ونتيجة لهذه التفاوت ازدادت واردات الغذاء من الخارج وخاصة من الدول الصناعية المتقدمة (أمريكيا ، كندا ، استراليا) للحبوب ، واللحوم ، وأوربا للدواجن ومنتجات الألبان ، فنرى بان الغذاء اخذ يستخدم كسلاح عن طريق رفع أسعار هذه المواد الغذائية ، كذلك بلغت قيمة الواردات الغذائية للوطن العربي 21 مليار دولار عام 1988 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1990 : 64) .

- **تقلبات أسعار النفط العالمية :**

ارتفعت أسعار النفط العالمية مرتين ، الأولى عام 1973 / 1974 ، والثانية 1979 /1980 ، وبما أن اغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج فان ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد صادراتها ، وهكذا ازدادت الحاجة إلى طلب القروض لتمويل وارداتها النفطية ، وفي عام 1982 انقلبت الصورة تماما ، فانخفضت أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفط إلى النصف تقريبا وأصيبت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز فتقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى اقل من النصف خلال الفترة بين عام 1982 ــ 1988 ، وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة (**الجزائر ، المكسيك ، نيجيريا ، اندنوسيا**) ، وزادت من طلبات القروض الخارجية ، على أمل أن تسدد ديونها بكل يسر وسهولة .

- **ارتفاع أسعار الفائدة :**

كانت تكلفة الإقراض الخارجية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي منخفضة مما شجع الدول النامية على طلب المزيد من القروض التي منحت لها بسخاء ، ولكن في خريف عام 1979 تبنت

الحكومة الأمريكية سياسات نقدية صارمة بهدف مكافحة التضخم من جهة ووقف هروب رؤوس الأموال من أمريكا للخارج من جهة ثانية ، فقد تقرر رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية لم تعرف من قبل ، حيث ارتفعت إلى نسبة مئوية قاربت من 20% مع مجيء الرئيس ريغان عام1980 ، وأن هذه السياسة الأمريكية دفعت الدول الصناعية الأخرى إلى إتباع سياسات مماثلة لحماية اقتصاداتها ، مما أدى هذا الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة إلى استفحال أزمة المديونية ، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الأضافي الصافي ، وتكبدت البلدان النامية المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي .

- **تغير أسعار المواد الخام**

في بداية السبعينات كانت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام (المعدنية ، الزراعية) مرتفعة في الأسواق العالمية ، مما شجع وحفز الدول النامية إلى طلب القروض من الخارج ، وكلها أمل بمقدورها الحصول على عائدات متزايدة لصادراتها من المواد الخام ، وتسديد ما عليها من ديون ، ولكن أتت الرياح بما لا تشتهي السفن ، إذ انخفضت الأسعار للمواد الخام في عام 1980 ــ 1988 بمعدل متوسط يقدر بنسبة (– 18%) وانخفضت أسعار السكر بنسبة (– 64%) والقصدير بنسبة (– 57%) والنفط الخام بنسبة (–53%) والقطن بنسبة (–32%) والبن (– 30%)[أنظر في ذلك : UN. Dep., 1989, Basedon] إضافة إلى هذا الانخفاض حصل انخفاض ثاني خلال الفترة 1989 ــ 1990 .

- **هروب رؤوس الأموال للخارج**

واعتبر هذا العامل من أشد العوامل ضرراً على اقتصاد الدول النامية ، إذ يقوم الأفراد والشركات بتحويل أموالهم (ثرواتهم)، بطرق مشروعة وغير ومشروعة إلى الخارج في حين إن الاقتصاد الوطني اشد حاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية .

وتشير مصادر صندوق النقد الدولي إلى إن الأموال المحولة من القارة الأفريقية وحدها تقدر بنحو(30) مليار دولار خلال الفترة 1974 – 1985 ، وحسب تقديرات الحكومة الأمريكية فأن مجموع رؤوس الأموال المحولة من دول أمريكا اللاتينية إلى الخارج تماثل أكثر من نصف ديونها الخارجية أي قرابة 210مليار دولار ، وقدرت الدراسات التي وضعها خبراء صندوق النقد الدولي بخصوص هروب رؤوس الأموال إلى الخارج خلال الفترة (1974 – 1982) لست من دول أمريكا اللاتينية عالية المديونية (الأرجنتين ، البرازيل ، تشيلي ، المكسيك ، بيرو ، فنزويلا ،) بأن تلك الأموال المهربة تتراوح بين (106,4 – 198,3) مليار دولار ، أما بالنسبة إلى دولتين أسيويتين (كوريا الجنوبية ، الفلبين) فأن الأموال المحولة إلى الخارج قدرت بنحو (57,9)[الغساني ، 1989 : 43] مليار دولار خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه .

- **الميل للاستثمار من أجل التنمية :**

ويتطلب هذا العمل كثافة رأس مالية وتكنولوجية متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول مما أضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع .

- **الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة :**

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصادات تلك الدول والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية ، مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعة .

- **الفساد الإداري في الجهاز الحكومي :**

أصبح الفساد الإداري ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة في الدول النامية وحتى في الدول الصناعية المتقدمة ، حتى أطلق عليه البعض مصطلح (**عنصر الإنتاج الخامس**)(عجام و سعود ، مصدر سبق ذكره : 151) فقد أصبح حقيقة واقعة نتيجة لتصرفات غير مسؤولة لبعض الإداريين في الجهاز الحكومي ، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية في الدول النامية ، تأكد أن قرابة 80% من الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية تؤول في نهاية المطاف إلى مسئولين حكوميين وأوضح المؤتمر ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد ، وذلك بوضع ميثاق شرف دولي للمسؤولين المدنيين ، وإجبار المسؤولين الحكوميين على الكشف عن أرصدتهم لدى المصارف المحلية والأجنبية ، كما طالب المؤتمر بإقامة تعاون دولي بشأن السماح للدول بمصادرة الأرصدة الغير مشروعة بالخارج لحكام أساءوا التصرف في الاعتمادات المخصصة للتنمية ، إذ كشفت التحقيقات التشريعية في أحدى البلدان النامية في الآونة الأخيرة إن الفساد ألحق ضرراً بالبلاد طال قرابة 50% من البنية الأساسية ، كما خسرت دولة أخرى بسبب الفساد حوالي 80% من أجمالي مشروعات التنمية ولم يحدد التقرير أسماء الدولتين المعنيتين(نفس المصدر السابق ونفس الصفحة) .

- **العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :**

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار النامية والناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات ، إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية .

2-2 : أسباب تتعلق بالدول الصناعية الدائنة (أسباب خارجية)

1- تنافس الحكومات والمصارف على إقراض الدول النامية :

حصلت المصارف التجارية الغربية على أموال طائلة مودعة لديها من قبل الدول المصدرة للنفط مما ساعدها على إقامة أسواق نقدية ومالية جديدة غير منظمة ، كما قامت بتوسيع التسهيلات المصرفية الدولية ، وهذه المصارف أخذت تنافس فيما بينها لإقراض الدول النامية وخاصة تلك الدول ذات الدخل المتوسط ، والجدير بالذكر إن الاقتراض من القطاع الخاص (المصارف التجارية) يحمل في طياته مخاطر كبيرة ، فأسعار الفائدة مرتفعة مقارنة بالقروض الرسمية الأخرى (حكومية أو منظمات دولية ، كذلك فترة التسديد أقصر ، وبما أن قروض المصارف التجارية مرتبطة وتعتمد أسعار الفائدة المعومة فأن عنصر المخاطرة وعدم الاستقرار بالنسبة للمدين يزداد .

2 ــ الركود الاقتصادي للإقراض الخارجي والتدفقات العكسية لرأس المال .

بسبب نمو الاقتصاد الدولي وتناقص قدرة الدول النامية على خدمة ديونها اضطرت المصارف إلى إعادة هيكلة هذه القروض والتوجه نحو الدول الأكثر أماناً واستقراراً وموجوداً أضف إلى ذلك فإن المنظمات الدولية هي الأخرى قلصت من قروضها للدول النامية ، فبعد أن كانت قروض صندوق النقد الدولي تنمو سنوياً بنسبة (1%) خلال الفترة 1980 ــ 1983 نجد أنها قلصت بنسبة (-0،5%) عام 1984 ثم تقلصت مرة ثانية بنسبة (-0،1%) في عام 1985 وأخيراً تحولت إلى قروض سلبية أي إن الصندوق يحصل على أموال أكثر مما يدفع للدول النامية على شكل قروض أي أن منح القروض تقلص بينما مدفوعات

خدمة الدين ازدادت ، وهكذا يمكن اعتبار سنة 1983 بأنها السنة التي انعكس فيها مسار حركة رؤوس الأموال ، وتذكر بيانات الأمم المتحدة أن 98 بلداً ناميا قاموا بتحويلات صافية مقدارها 15 مليار دولار إلى الدول الصناعية خلال الفترة 1983 ــ 1988 (أنظر ذلك في: IMF, 1992 : 6-7) وكذلك يشير تقرير البنك الدولي لعام 1989 بأن البنك استلم مبلغاً مقداره 1,9 مليار دولار على شكل دفعات خدمة الديون أكثر مما قدمه إلى 17 دولة نامية عالية المديونية على شكل تسهيلات مالية .

3 ــ تبدل شروط الإقراض الخارجي للدول النامية .

حصلت الدول النامية على القروض والتسهيلات المالية من الدول الصناعية والمنظمات الدولية ولكن بشكل لم يكن كاف لتغطية احتياجاتها الملحة وخاصة النفقات الاستثمارية ، فقد وضعت الحكومات والمنظمات الدولية شروطاً قاسية وصعبة التنفيذ على عملية منح القروض ولهذا اتجهت الدول النامية مضطرة إلى الاستعانة بالمصارف التجارية الدولية ويقدر ما اقترضته الدول النامية جميعاً من المصارف التجارية بنحو ثلثي إجمالي ديونها الخارجية ، في حين أصبحت الدول النامية عالية المديونية في أمريكا اللاتينية مدينة إلى المصارف التجارية بنسب مئوية مرتفعة تجاوزت نصف إجمالي ديونها طويلة الأجل (برتيملي, 1996 : 125) ولا بد من الإشارة إلى أهمية وخطورة فخ القروض الخارجية الذي تنصبه مؤسسات التمويل الأجنبية والمصارف التجارية الكبرى من جهة ، وإلى الجهل المتعمد أحياناً من قبل المسئولين المفاوضين في الدول النامية ، وخاصة فيما يتعلق بشرط الاقتراض من جهة (*) .

4 ــ آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية .

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية فأن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان .

ومنذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم (التضخم ألركودي) والذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها ، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الديون وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982 .

إن إسهام الدول الرأسمالية والدول الغنية في إمداد الدول النامية الفقير بالأموال يكون في صور مختلفة فهي إما تكون في صور استثمارات أو في صور معنوية أو في صور قروض ، وفي الغالب لا تقدم هذه الأموال بدون مقابل أو بدون ضمانات فهنا يقرض الطرف الأقوى المقدم لهذه الأموال شروطه على

حيث تدور الشروط في الغالب حول سعر الفائدة وفترة السماح وأجال السداد والضمانات وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد مواد معينة من الدول الدائنة ومن أمثلة هذه الشروط ،الشرط الذي وضعه البنك الدولي عندما طلبت الأردن قرضاً لبناء سد على نهر الأردن ، فقد اشترط هذا البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره ، وهو بالطبع الأمر الذي منع إتمام هذا القرض ، وحدث نفس الأمر عندما اشترط موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عندما طالبت مصر تمويل بناء السد العالي في الستينات من البنك الدولي وهذا الشرط لم يتوفر بالطبع(الفايدي : www. Arabs 2 day .net). ومما سبق بالنسبة للأسباب المؤثرة

(*) أن الشروط الأساسية للاقتراض هي: 1ــ متوسط سعر الفائدة/2 ــ متوسط فترة القرض/ 3 ــ متوسط فترة السماح 4 ــ متوسط نسبة عنصر المنحة .

على تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية ، يظهر بأن تأثير الأسباب الداخلية يكون أكبر من الأسباب الخارجية .

3- سبل مواجهة أزمة المديونية الخارجية

إن إشكالية المديونية الخارجية ترتبط بمتغيرات محلية إلى جانب المتغيرات العالمية، يتطلب التخلص من أعبائها اعتماد سياسات اقتصادية تحقق معدلات نمو متسارعة وتعتمد متضمناتها مديات قصيرة وأخرى بعيدة الأمد تستهدف التحول في هيكل وحجم المدخرات المحلية وكذلك نمط الصادرات في الدول المقترضة وبذلك تنعكس وتؤثر محصلة هذه السياسات في الادخار والاستثمار والصادرات والاستيراد، أي في منهج تحليل الفجوتين باتجاه التوازن عند مستويات مرتفعة، إذ أن عدم التوازن على وفق تحليل نموذج الفجوتين يعد بمثابة البيئة الاقتصادية التي ساعدت على حفز المتغيرات المؤدية للمديونية الخارجية. كما أن معالجة مأزق المديونية لا يعتمد على المتغيرات قصيرة الأمد التي لا تخرج عن جدولة الديون في زمن استحقاقاتها الحاضرة إلى أمد قريب قادم لتعود المشكلة بعد زوال المتغيرات المحيطة بها، إنما يفترض اعتماد حلول إشكالية المديونية الخارجية على متغيرات بعيدة الأمد لا تقتصر آثارها في مكونات محلية بقدر اعتمادها على متغيرات خارجية أيضاً، فلا بد إذاً من الارتفاع بحصيلة صادرات الدول المقترضة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية تؤدي إلى تغييرات هيكلية في بنية اقتصادات هذه الدول ترمي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج على الصعيد المحلي وتحقيق الأوضاع التنافسية للسلع على الصعيد العالمي الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة اتجاه معدل التبادل التجاري لمصلحة الدول المقترضة، فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصادية عربية تستهدف برامجها التنموية القطرية الاتجاهات التكاملية في استخدام الموارد الاقتصادية بما يؤدي إلى الوصول إلى مشاريع تتمتع بسعات اقتصادية مثلى، ويعظم حجم الناتج المحلي الإجمالي ويقلل نسبياً الحاجة إلى القروض الخارجية. والأهم من كل ذلك توجيه وتنشيط وتدفق المساعدات والقروض الجديدة باتجاه المشاريع الاستثمارية التي تؤدي إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي والابتعاد عن استهلاك هذه المساعدات والقروض في اتجاهات عسكرية تخدم المصالح الخارجية وتضعف النمو الاقتصادي للبلد.

3-1 : نماذج من مجابهة أزمة المديونية في البلدان النامية

إن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية تعبر عن واقع التبعية الاقتصادية والاعتماد على الغير. فهي نتاج حتمي لواقع الدول المتخلفة في نظام تقسيم العمل الدولي، والعلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هذا الوضع يجعلها عرضة للصدمات والأزمات الخارجية، لذلك لا بد من كسر طوق علاقات التبعية الخارجية واتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بأبعادها العالمية والإقليمية والمحلية لمواجهة مشكلة الاختلال المالي، كما أنه من الضروري ترشيد الإنفاق العسكري الذي يمارس هو الآخر دوراً بارزاً في تفاقم هذه الأزمة.

أولاً: البعد العالمي

وعلى المستوى العالمي لابد من تشكيل نادي دولي قوي ومتماسك للمدينين لمواجهة بأس وقوة نادي باريس، وذلك للدفاع عن مصالح الدول المدينة وحماية جهودها التنموية وتطلعاتها المشروعة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتوصل إلى مجموعة من المعايير المناسبة لحل أزمة المديونية إذ يفترض تجميد الديون مدة طويلة (من 10-20 سنة) وتخفيف أعبائها وإلغاء بعضها وتعديل طرق تسديدها، مثل الدفع

بالصادرات، وكذلك ضرورة إشراك الدائنين في تحمل عبء الأزمة، وإن كان تشكيل مثل هذا النادي مهمة صعبة ومعقدة، ولكنها ضرورية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية(أديب: www.islamonlin.net.).

ثانياً: البعد الإقليمي:

يمكن تحقيق نتائج مهمة لحل معضلات الديون والتنمية في البلدان النامية بشكلٍ عام، والأقطار العربية بشكلٍ خاص من خلال تعميق اوجه التعاون بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية في هذه البلدان، ومن ثمّ التوصل إلى ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات(عبد العزيز ،2002 :70). ويمكن تنسيق أشكال التعاون بين هذه المجموعات الإقليمية في المجالات الآتية:

- تشجيع التبادل التجاري فيما بين هذه الدول دون المرور بوسيط ثالث.
- تشجيع ودعم اتحادات المنتجين للمواد الأولية التي تنتجها هذه الدول للحصول على أسعار ملائمة لصادراتها ودعم قوتها الشرائية في السوق الرأسمالي العالمي.
- تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال من دول الفائض (النفطية) نحو دول العجز في إطار صيغ محددة ومتطورة تعود بالنفع على أطراف التعاون.
- تبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية الموجودة في هذه الدول بعيداً عن وساطة الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها. (لمزيد من التفاصيل أنظر: باران و سويزي1971: 70)

ثالثاً: البعد المحلي:

هناك عدد من السياسات التي لا بد من الاسراع في تبنيها لمحاصرة الديون وحماية الجهد التنموي وإيقاف الهبوط المستمر في مستوى المعيشة من بينها:

- وقف الخضوع لشروط الدائنين وصندوق النقد الدولي الذي من شأنه إيقاف التنمية، وتردي الأحوال المعيشية وتهديد الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المدينة، وزيادة ميلها للاستدانة.
- ضبط أنشطة التجارة الخارجية وأحكام الرقابة عليها من خلال العودة إلى نظام الرقابة على الصرف بشكل يحقق ترشيد استخدامات النقد الأجنبي ومحاربة الاستيراد الترفي وضمان تمويل الحد الأدنى الضروري للاستيرادات ودعم قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.
- وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، الغاية منها وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأمد، أما بالنسبة للقروض الجديدة فينبغي أن تكون ذات طبيعة إنتاجية لا استهلاكية، وتنويع مصادر الاقتراض الخارجي وعدم الاقتصار على دولة أو كتلة اقتصادية محددة مع الأخذ بمعيار "أفضل الشروط المقدمة".
- عند التعاقد على قروض جديدة، لاسيّما إذا كانت طويلة الأمد يتطلب حرص المسؤولين على أن لا تقل مدة السماح عن مدة تحقيق عائد الاستثمار، كي لا تأتي مواعيد التسديد في أوقات غير ملائمة.
- علاج مشكلات الطاقات المعطلة، لاسيّما ما كان منها منتجاً للتصدير أم منتجاً لسلع تحل محل الواردات.
- تحاشي عمليات إعادة الجدولة والحرص على دفع الأعباء في مواعيدها.
- محاربة الاستهلاك غير الضروري.

وللتخلص بشكل نهائي من الأزمة، لابد من الاستمرار بعملية التنمية دون حاجة للاعتماد على الموارد الخارجية إذ يمكن بناء أنموذج ذاتي للتراكم من داخل إطار الاقتصاد المحلي وإمكاناته لا من خلال القوى الخارجية دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق وعدم التعامل مع الخارج. ويمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال:

- تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن*.
- تبني استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان، مثل الغذاء، والسكن، والمياه، والمواصلات، وخدمات الصحة والثقافة والتعليم، وتتطلب هذه الاستراتيجية الآتي:
- تخطيط الموارد واستخداماتها.
- توفير الحماية للصناعات المحلية.
- توسيع السوق الداخلي من خلال تحقيق عدالة أكثر في توزيع الدخول.

وبما أن الاعتماد المتزايد على الخارج في استيراد المواد الغذائية يعد سمة جوهرية في معظم الدول المدينة والذي استغلته الدول الرأسمالية المتقدمة في إخضاع هذه الدول والضغط عليها، لذلك لابد من التصدي الواعي لقضية الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب تحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون والتنسيق والتكامل بين البلدان النامية.

3-2 : نادي باريس ومعالجة الديون الخارجية

يعد نادي باريس من اكثر الهيئات الوسيطة نشاطاً، بل يعد في كثير من الأوساط المالية والاقتصادية الهيئة الوسيطة الوحيدة الفعالة في مجال إعادة جدولة القروض الخارجية. وهو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة تسعى إليه الدول المقترضة للتخفيف من مديونيتها. ويتخصص بالنظر بالديون الرسمية والديون المضمونة رسمياً من غير النظر في الديون القصيرة الأمد (أقل من سنة)، ويتسم دوره كممثل عن المقرضين.

لقد عقد أول اجتماع مع دولة مدينة عام 1956 عندما وافقت الأرجنتين على الاجتماع بدائنيها العموميين في باريس(World Bank, 1985 : 14). ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضواً دائماً، هم النمسا، وأستراليا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وايرلندا، وايطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، وروسيا الاتحادية، واسبانيا، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

أما الدول المدينة فعددها 77 دولة في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية. تسعى الدول الأعضاء في النادي إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في تسديد ديونها. ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل والتي نفذت والتزمت بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي. وهذا يعني ضرورة أن يكون للدول المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط، بمعنى أن أية دولة لكي تذهب إلى نادي باريس وتحصل على اتفاقية إعادة جدولة ديونها المستحقة، لابد من:

- الذهاب إلى صندوق النقد الدولي والاتفاق معه على برنامج للإصلاح والتصحيح الاقتصادي، يكون بمثابة التزكية لسلامة الإدارة الاقتصادية في البلد بما يضمن إلى حد مقبول قدرة البلد على القيام بالتزاماته المستقبلية نحو الدول الدائنة. وتمثل هذه العملية الخطوة الأولى وشرط الدخول في مفاوضات مع الأعضاء في نادي باريس.

* تحويل الادخار الممكن والضائع إلى ادخار فعلي من خلال مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية الملائمة التي تكفل تعبئة الموارد التي تضيع على المجتمع، مثل استيراد السلع الكمالية، وتهريب الأموال إلى الخارج، والتخصيص غير الأمثل للاستثمار ... إلخ.

- الحصول على الموافقة الجماعية، أي أن يتم الاتفاق بين المدين والدول الأعضاء بصورة جماعية تؤدي إلى توقيع اتفاقية تكون بمثابة الإطار العام الملزم للأطراف كافة وينبغي أن تدور المفاوضات الثنائية بين المدين وكل دولة بمعزل عن الآخر في إطاره، ذلك لأن الدول الدائنة تعد إعادة الجدولة نوعاً من التضحية من جانبها لصالح المدين، وعليه فهي ترفض تحمل هذه التضحية دون معرفة مقدار تضحية الدائنين الآخرين. من هنا كان مبدأ ضرورة الجدولة الجماعية في إطار نادي باريس، إذ يتمسك كل دائن بمبدأ المساواة في المعاملة مع الدائنين الآخرين(مصطفى ظاهر, 1998: 65).

ومنذ عام 1956 ابرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد على 343 اتفاقية تتعلق بالدول المدينة وبصفته مجموعة غير رسمية فليس للنادي أية قوانين تشريعية، الأمر الذي يمنح الدول الدائنة الأعضاء مرونة في مواجهة المواقف الخاصة لكل دولة مدينة تواجه صعوبات في تسديد ديونها، لكنها وضعت عدداً من القواعد لتأمين أي اتفاق يتم إبرامه بين الدول الدائنة والمدينة. وتلتقي الدول الدائنة من 10-11 مرة في العام للتفاوض والتباحث فيما بينهم بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة أو القضايا المنهجية الخاصة بديون البلدان

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه في حالة التزام الدول المدينة تسديد خدمة ديونها فلن تكون هناك إشكالات تدفعها إلى اللجوء إلى عملية إعادة جدولة مستحقاتها، ولكن إذا ما تعثرت هذه الدول في التسديد فستكون أمام خيارين، إما إنكار الدين والتوقف عن التسديد وهو أمر غاية في الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة وقد تتعرض لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما تدخل عسكري، أو اللجوء إلى عملية إعادة جدولة الديون الخارجية من خلال الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة عن طريق نادي باريس (مجيد ، 2005: 125)

أولاً: أنماط إعادة الجدولة:

تستند إعادة الجدولة إلى مبدأ كل حالة على حدة، أي الاتفاق الخاص بدولة محددة لا يسري على دولة أخرى حتى وإن تشابهت أحوالهما التجارية والمالية. والقرار المتخذ بشأن دين محدد لا يسري على دين آخر للدولة نفسها، كما لا يستخدم نادي باريس طريقة موحدة لإعادة الجدولة فهناك عدة أنماط لإعادة الجدولة، هي:

1. البنود التقليدية:

لا توجد قواعد ثابتة في هذا النمط، إنما الأمر متروك للدائنين، فهم قد يقررون تأجيل الدين مدة 15 سنة مع مدة سماح أو قد تكون مدة اقصر دون وقت سماح. وقد طبّق هذا النمط على البلدان النامية المدينة بما فيها الأقطار العربية من إنشاء النادي وحتى النصف الأول من عام 1990، وقد أوضحت الدراسات والتقارير أن هذه البنود غير ملائمة لمديونية البلدان الفقيرة بدليل ارتفاع خدمة ديونها ارتفاعاً كبيراً في مدة قصيرة، فقد انتقلت خدمة ديونها من 17% من الصادرات عام 1980 إلى 30% منها عام 1986(باول: 2000،24)، لذلك قرر مؤتمر قمة الدول السبع الكبرى الذي عقد في تورنتو عام 1988 مبادئ جديدة لإعادة جدولة ديون تلك البلدان، عندئذ ظهرت أنماط أخرى وأصبحت البنود التقليدية تسري في الوقت الحاضر على الدول المدينة غير الفقيرة على وفق تصنيفات البنك الدولي.

2. بنود هيوستن لعام 1990:

- الديون العادية، وتعاد جدولتها مدة 15 سنة أو أكثر مع مدة سماح تقدّر بسنتين أو اكثر، وتحتسب الفوائد الجديدة حسب أسعار السوق.
- المساعدات الرسمية للتنمية، وتعاد جدولتها مدة 20 سنة مع مدة سماح تبلغ 10 سنوات.
- ينبغي أن لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية.

ويشترط لتطبيق هذه البنود ألاّ يزيد الدخل الفردي في الدولة المدينة على 2995 دولار، وان تكون مديونيتها مرتفعة. وإن نادي باريس يعد المديونية مرتفعة إذا ما انطبق عليها معياران من المعايير الثلاثة الآتية:

- حجم المديونية، ويفوق 50% من الناتج المحلي الإجمالي.
- حجم المديونية، ويزيد على 275% من حجم الصادرات.
- خدمة الديون، وتفوق 30% من حجم الصادرات.

وتتضمن هذه البنود إمكانية تبديل الديون شرط موافقة الدول الدائنة، ويمكن تبديل 20% من الديون العادية، في حين لا توجد نسبة محددة لتبديل المساعدات الرسمية للتنمية. ويتم تبديل الدين بعدة وسائل، أهمها حصول الدول الدائنة على سلع من الدولة المدينة مقابل قيمة الدين، كما يمكن تبديل عملة السداد من قابلة للتحويل إلى محلية. وفي أغلب الأحيان تتنازل الدول الدائنة عن حقوقها لصالح مستثمرين، ويقوم المستثمرون بمقايضة الدين مع الدولة المدينة بأسهم في شركات محلية أو مبالغ نقدية بالعملة المحلية للبلد المدين تستخدم لإقامة مشاريع فيه.

3. بنود نابولي لعام 1994:

تلغى الديون العادية بنسبة 67 % كحد أقصى، وتعاد جدولة النسبة المتبقية مدة 23 سنة مع مدة سماح تبلغ ست سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق(نشرة صندوق النقد الدولي ، 1997: 16).

إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية مدة 40 سنة مع مدة سماح تبلغ 16 سنة ولا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية.

يشترط ألاّ يزيد الدخل الفردي للبلد المدين على 755 دولار وتسري بنود هيوستن على إمكانية تبديل الدين.

وقد عقدت بموجب بنود نابولي اتفاقات مع 32 دولة من البلدان الأكثر فقراً، منها اتفاق واحد مع موريتانيا عام 1995، وجميع الاتفاقات مع اليمن 1996، 1997، 2001.

4. بنود كولونيا لعام 1999:

- الديون العادية، وتلغى بنسبة 90% فأكثر وتعاد جدولة النسبة المتبقية بحسب بنود نابولي.
- المساعدات الرسمية للتنمية، وتعامل كما وردت في بنود نابولي.
- يمكن تبديل الدين حسب بنود هيوستن، ويشترط أن تستجيب الدولة المدينة للشروط الواردة في بند نابولي، كما ينبغي أن يعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الدول الأكثر فقراً ذات المديونية المرتفعة. وقد وضعت هاتان المؤسستان الدوليتان قائمة بالبلدان المؤهلة للاستفادة من بنود كولونيا وعددها 41 دولة من بينها أربعة أقطار عربية، هي موريتانيا، واليمن، والسودان، والصومال.

ثانياً: شروط إعادة الجدولة:

لا يوافق نادي باريس على إعادة الجدولة إلاّ إذا بلغ العجز ذروته في ميزان مدفوعات الدولة المدينة أو ازدادت متأخرات ديونها، إذاً، فهو يشترط وجود حالة عسر شديد تعرقل الوفاء بالالتزامات المالية. وتبرم الاتفاقات بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدولة المدينة، إذ توجد ثلاثة محاور أساسية في قروض برنامج الإصلاح الاقتصادي تعد بمثابة آليات لتنفيذ شروط إعادة الجدولة، هي تحرير الأسعار(لمزيد من التفاصيل أنظر10 :1990 , U.N): ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجباً، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع، لاسيّما محدودي الدخل.

سياسة الخصخصة: وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها إلى القطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يصبو إلى تحقيق الربح، ممّا يؤدي إلى تسريح العمال (البطالة) ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.

تحرير التجارة الخارجية: فصندوق النقد الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية وخفض الرسوم الكمركية، وإلغاء القيود الكمية على الاستيرادات وعدم اتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

الاستنتاجات والتوصيات :

يتناول هذا البحث موضوع يمثل أهمية فائقة على الصعيد الدولي وقد لاحظنا ولمسنا هذه الأهمية من خلال جبل الديون وما رافقها من حدوث أزمة وتفاقم هذه الأزمة على الصعيد الدولي وبالتالي صعوبة الخروج من هذه الأزمة وهنا قبل ختام بحثنا يجب بيان أهم الاستنتاجات والتوصيات وهي :

الاستنتاجات :

1 ــ تلجأ معظم البلدان النامية وبضمنها البلدان العربية إلى الاقتراض الخارجي من أجل سد الفجوة التمويلية التي تظهر بسبب قصور الادخارات المحلية في تلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة لتمويل الاستثمارات التي تستهدفها هذه البلدان والتي تتميز بزيادتها تحت ذريعة دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام .

2 ــ إن حدوث الأزمات الاقتصادية في غالبية البلدان كان بسبب تبنيها سياسات اقتصادية غير رشيدة لا تتلاءم مع ظروفها وإمكاناتها الفعلية ، أي سياسات مفروضة عليها فضلاً عن ضخامة برامج التنمية الاقتصادية في بعض منها ، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز مزمن في موازين مدفوعاتها ، مما قادها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي لتغطية هذا العجز .

3 ــ إن اعتماد البلدان النامية في تجارتها الخارجية على نوع واحد أو أنواع محدودة من السلع التي تمتاز بانخفاض أسعارها دولياً وزيادة استيراداتها من السلع الاستهلاكية والاستثمارية المرتفعة الأسعار دولياً مما أدى إلى ضعف موقفها التنافسي الدولي فأصبحت تشتري وتستورد بعملة صعبة أكبر مما تصدره ، وهذا ينعكس سلباً على حجم الاحتياطات الدولية فيها وعلى قدرتها على خدمة ديونها ..

4 ــ تعد الديون الخارجية من أخطر القضايا التي تواجهها البلدان النامية والتي تقف في طريقها سعياً نحو تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإن لم تنجح هذه البلدان في الوصول إلى الحلول التي تمكنها من أن تحرر نفسها من أسر هذه الديون فإنها ستظل في موقع التابع والخادم لأعباء هذا الدين وفوائده .

5 ــ كذلك يستنتج بأن أي تخفيض لديون الدول النامية يكون وراءه غاية سياسية بالدرجة الأساس من جانب الدول الدائنة .

6 ــ يستنتج بأن الأسباب الداخلية تكون مؤثرة في زيادة الديون بالنسبة للدول النامية أكثر من الأسباب الخارجية المتعلقة بالدول الدائنة نفسها .

التوصيات :

1 ــ تفعيل المسؤولية المشتركة بين الدول الدائنة والمنظمات الدولية المختلفة والدول المدينة لأن مشكلة تفاقم الديون نبعت أصلاً من إن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والبنك الدولي إلى الدول المدينة كان إطارا من شروط وخصائص معينة ومتعسفة ساهمت في تفجير أزمة الديون الخارجية.

2 ــ يجب على الدول النامية أن تتوقف عن البحث في حلول مسألة الدين العام من الخارج ولابد أن تبدأ ذاتياً في وضع نموذج للتخلص من هذه الديون يكفل لها الحفاظ على مصالحها وتطلعاتها بعيداً عن التبعية والتدخل والخارجي واستغلال عناصر القوة الكامنة في هذه الدول واكتشافها .

3 ــ تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية والعمل على تشجيع التبادل وعم إنتاج المواد الأولية وتبادل التكنولوجية والمعارف والخبرات العملية لهذه الدول وتشجيع الصناعة والمحلية وحمايتها .

4 ــ الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخفيف من تأثير تهريب هذه الأموال السلبي على ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها هذه الأموال وإيجاد حلول للتخفيف من هذه الظاهرة ، كتخفيض الضرائب المرتفعة على الدخول وتخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص ـــــــ الخ .

5 ــ أنشاء نادي خاص يعني بحقوق المدينين لتكوين جبهة قوية ومتماسكة على غرار نادي باريس للدائنين ، يقوم هذا النادي بوضع الحلول ومناقشة مشاكل الدول المدينة وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول النامية ووضع سياسة فعالة ورشيدة للاقتراض الخارجي تستهدف وضع حد لنمو الديون يكون المعيار فيها هو أفضل الشروط المقدمة وتنويع مصادر الإقراض وعدم الاقتصار على دول معينة .

قائمة المصادر

أولاً : الكتب

1. عبد العزيز ،أكرم، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل** ، بيت الحكمة ، 2002 .
2. برتيملي ،جان كلود ، **ديون العالم الثالث** ، ترجمة حسين حيدر ، منشورات عويدان ، بيروت ،ط1 ، 1996 .
3. زكي، رمزي ، **أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث** ، معهد التخطيط القومي ، 1978 .
4. عجام، ميثم صاحب و سعيد ،علي محمود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية** ، دار الكندي للنشر ، الأردن ، 2006 .

ثانياً : المجلات

5. مصطفى،أحمد حسن و ظاهر ،محمد صبحي ، **سلسلة بحوث معهد السياسات الاقتصادية وسياسة أدارة الدين في البلدان العربية** ، العدد الرابع ، أبو ظبي ،1989.
6. الغساني،أنور ، **شطب الديون أو الانفجار** ، مجلة الموقف العربي ، العدد 382 ، 1989 .
7. نوزاد، بهرام، **أدارة الدين الخارجي في البلدان النامية** ، مجلة التمويل و التنمية أبو ظبي ، 1980.
8. روبرت باول ، **تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة** ، مجلة التمويل و التنمية ، أبو ظبي ، العدد الرابع ، 2001 .
9. المهايني، محمد خالد، **سياسة أدارة الدين العام** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، دمشق ، 1999 .

ثالثاً : الاطاريح و الرسائل الجامعية

5. القيسي ،باسمة علوان ، **أزمة المديونية الخارجية في الوطن العربي** ، استشراف سبل المواجهة و الحل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2002 .
6. العياشي ،عبد الحكيم ، عبد المؤمن ، **المديونية الخارجية للبلدان العربية** ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط ، طرابلس ، 2001 .
7. مجيد، ناهده عزيز ، **اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2005 .

رابعاً : النشرات و التقارير و البحوث .

5. صندوق النقد الدولي ، **لمحة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية** ، 1986 .

6. صندوق النقد الدولي ، **لمحة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية** ،1991.
7. صندوق النقد الدولي ، **لمحة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية** ، 2001 .
8. مصرف ليبيا المركزي ، **التقرير السنوي** للأعوام 1986-1991 .
9. البنك الدولي ، **التمويل العالمي للتنمية** ، واشنطن ، 1995 .
10. صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، أبو ظبي ، 1990 .
11. صندوق النقد الدولي ، **أعادة جدولة الديون الرسمية** ، العدد 27 ، 1997 .

خامساً : شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)

12. **أزمة المديونية الخارجية لبلدان الدول الإفريقية** www.Alhandasa .net .
13. الدائم،محمد ولد عبد ، **أسباب الديون** www.Aljazeera .net.
14. **كيف يمكن للدول العربية أن تخفف من ديونها تمهيداً للتخلص منها**:
www.almutamar news paper .net
15. ديب، عبد السلام، المديونية الخارجية و العولمة ، www.Islamonlin .net

سادساً : المصادر الأجنبية

5. wald Bank **,world tables** , 1992-1993.
6. UN, **Dep of puplic information rhe debt** , 1989 .
7. UN , **population fund** , the state of world population , Now york , 1992 .
8. UN , **population Information** , the lest , Decades , 1989 .
9. IMF , **Direction of trade statistical** , year book , 1992 .
10. World Bank , **world Development** , 1985 .
11. UN, **international monetary financial** , Issues for the Ibid , 1990 .